

مصر

## أميركا تعلن «أنصار بيت المقدس» تنظيماً إرهابياً

الطريق في إطار العملية الديمقراطية الشاملة». وبالتزامن مع زيارة أشتون، وصل إلى القاهرة أمس وفد عسكري روسي في زيارة هي الثالثة من نوعها لوفد روسي للقاهرة خلال أقل من شهرين. الزيارة ستستغرق عدة أيام، سيلتقي الوفد خلالها عدداً من المسؤولين العسكريين، بحسب ما كشف مصدر أمني. ويضم الوفد الروسي 19 مسؤولاً، برئاسة أوليغ بوبا لوروف.

في إطار آخر، قال المتحدث باسم «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب»، عمر عزام، إن وفد لجنة الاتحاد الأفريقي بشأن مصر أبلغهم بأن الاتحاد يواجه ضغوطاً من أطراف عديدة للدول عن تجميده عضوية مصر، دون الكشف عن طبيعة تلك الضغوط ولا تسمية من يمارسونها.

على صعيد الأزمة في أسوان، أعلنت لجنة شكلتها الحكومة المصرية مخصصة بالمصالحة ووقف اشتباكات قبلية في تلك المحافظة، التزام قبيلتي «الدابودية» و«بني هلال» استمرار الهدنة التي كان مقرراً أن تنتهي أمس، لحين إتمام المصالحة.

في سياق آخر، كشف وزير التخطيط، أشرف العربي، أن مصر ستعلن خطوات مهمة نحو إصلاح منظومة الدعم قبل الانتخابات الرئاسية.

وأبلغ العربي وكالة «رويترز» أثناء زيارة لتونس أنه «لا يوجد أبداً وقت موات لبدء مثل هذه الإصلاحات. كلما قمنا بتأجيلها، كانت التكلفة أعلى»، مضيفاً أن الحكومة تسعى إلى الحصول على مشورة من مؤسسات دولية بشأن كيفية إعادة هيكلة منظومتي الدعم والضرائب، أيضاً تحسين التصنيف الائتماني لمصر. وأوضح أن إصلاحات الدعم ستكون تصاعديّة وستراعي الفئات الأكثر فقراً في المجتمع.

إلى ذلك، قضت الدائرة 29 مدني في محكمة استئناف القاهرة برفض طلب رد هيئة محاكمة التي تنظر في قضيتي «التخابر» و«اقتحام السجون» المتهم فيهما الرئيس المعزول محمد مرسي وآخرون.

(الأخبار، الأناضول، أ ف ب)

الأوروبي، إن «أشتون ستلتقي عدداً من المسؤولين المصريين، في مقدمتهم الرئيس المؤقت عدلي منصور، ووزير الخارجية نبيل فهمي، والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، فضلاً عن مرشحي الرئاسة المحتملين، وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي، وزعيم التيار الشعبي حمدين صباحي». وأوضح أن «زيارة أشتون بهدف متابعة سير عملية الانتخابات الرئاسية، والتشديد على ضرورة الشفافية وحياد المؤسسات الحكومية في التعامل مع العملية الانتخابية وعدم التدخل فيها أو الانحياز إلى أحد المرشحين، وذلك لضمان تنفيذ خريطة

ومن تبعات القرار أيضاً، تجميد جميع الأموال والممتلكات التابعة للمنظمة، وقادتها وأعضائها والمتعاونين معها، التي تقع في نطاق السيادة الأميركية، سواء على أراضي الولايات المتحدة أو في الخارج.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، بدر عبد العاطي إن هذه الخطوة الإيجابية تأتي في إطار الاتصالات والجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والسفارات المصرية في الخارج والأجهزة المعنية على مدار الأشهر السبعة الماضية مع مختلف دول العالم، بما في ذلك المنظمات الأمنية المعنية كالإنتربول الدولي، وذلك بهدف وضع هذه الدول في الصورة كاملة بالنسبة إلى التهديد الخطير الذي تمثله ظاهرة الإرهاب، وتأكيد أنها ظاهرة عالمية تتطلب تكاتف جهود المجتمع الدولي لمكافحتها.

من جهة أخرى، وصلت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، مساء أمس إلى القاهرة في زيارة تستغرق يومين للقاء عدد من المسؤولين المصريين وعدد من مرشحي الرئاسة المحتملين.

وقال مصدر دبلوماسي في الاتحاد



وفد عسكري  
روسي يضم 19 مسؤولاً  
في القاهرة لايام



تستمر زيارة أشتون إلى القاهرة ليومين (أ ف ب)



## القاهرة: «الجيش المصري الحر» في ليبيا

وأنه شارك في عمليات العنف المسلح في سوريا ولبنان وباكستان. وأن مسؤول الاتصال شخص يدعى إسماعيل الصلابي، وهو عضو في تنظيم «القاعدة»، وتجمعه اتصالات مع رئيس الاستخبارات القطرية غانم الكبيسي، والتقى سراً في قطر، خلال الأشهر الماضية. وتابعت «كامي السيفي وإسماعيل الصلابي، عضواً تنظيم «القاعدة»، كانا على اتصالات بنائب المرشد العام لتنظيم الإخوان خيرت الشاطر، ولهما دور خاص في أحداث فوضى قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة». وأوضح المصادر «أن الجيش الحر، يضم طلاباً مصريين تمكنوا من الهرب إلى ليبيا، عبر الحدود، بمساعدة شخص يدعى أبو فهد الزان، أحد القادة العسكريين الذين شاركوا في عمليات القتال في سوريا، ثم عاد إلى ليبيا»، مضيفاً أن عناصر من تنظيم القاعدة انضموا إلى هذه المعسكرات تحت راية «سفيان الحكيم»، القيادي في القاعدة، ويجري مدهم بالسلاح والذخيرة من ليبيا عبر الحدود، فضلاً عن وجود ضباط قطريين في الأراضي الليبية، لاجتماع بالقادة المؤسسين للجيش الحر، وعلى رأسهم أبو عبيدة، أحد قادة «القاعدة» المشاركين في إعداد تلك المخططات، لمدة ساعتين في طرابلس، بأحد الفنادق الشهيرة.

تشتيت جهود الأمن للبحث عنهم. وفي تعليق على ما يحصل في مصر، شددت مصادر عسكرية مطلعة لـ «الأخبار» على أن «مصر في أزمة حقيقية»، للإشارة إلى خطورة الفترة الدقيقة التي تمر بها البلاد، لأن «أجهزة الأمن والمعلومات أمام كارثة الجهل بعناصر الإرهاب الجديد» على حد قول المصادر. وأضافت المصادر إنه «رُصدت محاولات لتأسيس الجيش الحر في ليبيا، أو ما يسمى «الجيش المصري للتحريز»، بمشاركة تنظيمي «الإخوان» و«القاعدة»، وتحت رعاية قطرية - تركية - إيرانية، بجانب وجود مخططات لاستهداف منشآت حيوية، منها مطار القاهرة الدولي، واقتحام السجون لتهريب قادة «الإخوان»، ونشر الفوضى بهدف تعطيل الانتخابات الرئاسية».

ووفق المصادر، فإن «مصانع في ليبيا تتولى صناعة الزي الخاص بالجيش المصري، وتوزيعه على أعضاء في الجيش الحر، لدخول البلاد خلال الفترة المقبلة، وتنفيذ تلك المخططات منتظرين الساعة الصفر التي تحدها الأجهزة الاستخباراتية التي تحركهم». ولفتت المصادر لـ «الأخبار» إلى أن المسؤول عن معسكرات الجيش الحر في ليبيا، شخص يدعى شريف الردواني،

إرهابياً، من بينهم محمد الظواهري، شقيق زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري؛ على محكمة الجنائيات، لاتهامهم «بإنشاء تنظيم إرهابي داخل مصر يستهدف منشآت الدولة والمواطنين».

جميع أفراد هذا التنظيم والخيالبا التكفيرية المنبثقة عنه، سواء الموجودة في سيناء، أو التي تنشط في عدد من محافظات الدلتا، تلقوا تدريبات على يد قادة تنظيم «أنصار بيت المقدس» في سيناء، قبل أن يجري تخييرهم بين البقاء تحت لواء التنظيم، أو العمل ضمن كيان منفصل، بغرض إرباك الأوضاع داخلياً وعرقلة الانتخابات الرئاسية.

التنظيم والمجموعات المرتبطة به «وضعت في سلم أولوياتها استهداف الجيش والشرطة عبر كمان مسلحة وتفجيرات بهدف ضرب هبة الدولة في سيناء، وإجبار القوات المسلحة على وقف عملياتها العسكرية في شبه الجزيرة» بحسب ما تقول المصادر الأمنية. تقارير الأجهزة المعلوماتية ذكرت أن تنظيم «أنصار بيت المقدس» نفسه، لجأ إلى تأسيس كيانات موازية من أعضائه، ويمنحها أسماء وهمية، مستخدماً في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي على موقعي «تويتر» و«الفايسبوك» بهدف

أعلنت واشنطن رسمياً تصنيف تنظيم «أنصار بيت المقدس» منظمة إرهابية محظورة، في وقت تجري فيه كاثرين أشتون مباحثات مع المسؤولين المصريين، بينهم مرشحو الرئاسة

دخلت الولايات المتحدة على خط مساعدة مصر في محاربة الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها من «أنصار بيت المقدس» بإعلانها رسمياً تصنيف هذا التنظيم منظمة إرهابية محظورة، في خطوة لاقت ترحيب القاهرة.

وجاء قرار واشنطن بحظر تنظيم «أنصار بيت المقدس» بعد مشاورات بين وزارات العدل والمالية والخارجية، حيث ستجمد جميع الممتلكات والمصالح التابعة للمنظمة الإرهابية، ويُجرّم التعامل معها.

وذكرت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، أن القرار جاء بعد مراجعة القوانين الأميركية، التي وفقاً لها فإن الجماعة هي «منظمة إرهابية أجنبية وكيان إرهابي عالمي»، يحظر التعاون معها أو الانخراط في أي تعاملات من أي نوع معها.

ووفقاً للقوانين الفيدرالية الأميركية، ستحظر جماعة الإخوان المسلمين، وستدرج تحت قائمة المنظمات الإرهابية إذا ما ثبت تورطها في أنشطة منظمة «أنصار بيت المقدس» الإرهابية. وأكدت وزارة الخارجية الأميركية أن القرار الصادر أمس يخضع للمادة 219 من قانون الهجرة والجنسية الأميركي، وما يتعلق به من قرارات تنفيذية، التي تنص على تجريم أي تعاون مع المنظمة بأي شكل من الأشكال. ويتردد تحت ذلك التعاون معها أو الانخراط في أنشطتها، أو تقديم الدعم لها أو التأمير أو مجرد محاولة تقديم الدعم لها بالأموال أو الموارد.

القاهرة - إيمان إبراهيم

تستمر المطاردة بين الأجهزة الأمنية المصرية والجماعات المسلحة التي تنشط في أرض الكنانة. مواجهة لا يبدو أنها ستكون نهايتها قريبة، مع ما يتكشف يوماً من معطيات لأجهزة الأمنية عن مخططات للمجموعات في ضرب الاستقرار في مصر.

مصادر أمنية كشفت لـ «الأخبار» أن «الأجهزة الاستخباراتية والأمنية نجحت في رصد تحركات المجموعات «الإرهابية»، وإلقاء القبض على مجموعات منها داخل مدن وقرى الدلتا وعلى الحدود الشرقية والغربية والجنوبية لمصر».

وتدعي المصادر أن المقبوض عليهم التابعين للتنظيمات الإسلامية المسلحة، وبرزها تنظيم «أنصار بيت المقدس»، اعترفوا بأن المخطط كان يقضي باستهداف المنشآت الحيوية، وفي الصدارة منها تفجير السد العالي، الذي وضعوه على أولويات الأهداف لتنفيذها، إضافة إلى استهداف عدد من الكنائس ودور العبادة ومنشآت تابعة لقوات الشرطة والجيش».

رصد مخططات التنظيمات ترافق مع إحالة النائب العام هشام بركات، «68

## ضل!!

نتنياهو في حالة إرباك وذهول، كما كشف «واللاه» الذي أكد أن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية دهل، «فجيلة واحدة من كيري قوّضت حملة دعائية استنزفت جهوداً كبيرة من أجل تحميل محمود عباس مسؤولية تفجر المحادثات».

يذكر أن حكومة نتنياهو سعت إلى تشبيه ما حدث في الأسبوع الأخير بإخفاق مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 مع كل انعكاساتها وتداعياتها، وذلك في محاولة لوسم عباس بـ «العراقية».

نتيجة ذلك، بدت تصريحات وزير الخارجية في واشنطن ضربة موجعة للحملة الإسرائيلية على عباس ووصفه بأنه يرفض السلام، بل بلغت التقديرات في الساحة العبرية حد المقارنة بين مفاعيل تصريحات كيري والخيبة التي أصيب بها نتنياهو في أعقاب بدء الغرب محادثات مع إيران والتوصل معها إلى اتفاق مؤقت معها قبل شهرين.

ضمن هذا السياق، يتناول الحديث إخفاً ثانياً لنتنياهو في سعيه إلى تحميل السلطة مسؤولية انهيار المفاوضات، وكان هدف ذلك تحنيط إسرائيل دفع أثمان قد تترجم إلى حملات مقاطعة وعزلة دولية. في محاولة للرد على مواقف كيري، ذكر مصدر رسمي في مكتب نتنياهو أن كلام وزير الخارجية الأميركي أضر المفاوضات، «وسيوذي إلى تصليب مواقف الفلسطينيين».

وأضاف: «كيري يعلم أن الفلسطينيين هم الذين قالوا لا لاستمرار المحادثات المباشرة مع إسرائيل في تشرين الثاني، وهم الذين قالوا لا لاقتراح اتفاق إطار، وقالوا الكلمة نفسها ضد الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية». في ما يتعلق بالبناء الاستيطاني، أوضح المصدر أن إسرائيل لم تلتزم بتجميد البناء، لذلك، إن الادعاء الفلسطيني أن البناء في القدس خرق للتفاهات يتعارض مع الحقائق، كذلك فإن طاقم المفاوضات الأميركي والفلسطيني يدركان أن تل أبيب لم تلتزم ذلك».

وزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بينيت رد من جهته على تصريحات كيري بالقول: «البناء في القدس ليس انفجاراً (بووم)، بل هو الصهيونية»، مشدداً على أن إسرائيل «لن تعتذر مطلقاً عن البناء في القدس».

الشرقية»، على حد قول البيان. ودعوا إلى المسارعة في تقديم الدعم المالي إلى دولة فلسطين وتفعيل شبكة الأمان المالي التي اعتمدها قمة الكويت أواخر آذار الماضي، المقدرة بـ 100 مليون دولار شهرياً. هذا المطلب نفسه شدد عليه المالكي بقوله: «يجب توفير الدعم المالي في ظل العقوبات الإسرائيلية واحتجاز أموال السلطة».

مع ذلك، أشار الوزير الفلسطيني إلى أن رام الله ماضية في خط المفاوضات وفق المدة الزمنية المحددة لها، وهي تنتهي يوم 29 نيسان الجاري.

وكان ممثل فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور، قد قال الثلاثاء إن فلسطين ستصبح دولة طرفاً في 15 معاهدة واتفاقية دولية في الثاني من أيار المقبل. وأبلغ منصور أعضاء اللجنة بأن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، تسلم نسخاً من ثلاثة عشر خطاباً في الثاني من نيسان الجاري بهذا الشأن، «وستدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخه».

(أ ف ب، الأناضول)